التوصيات الصادرة عن الملتقى الوطني الأول

بعنوان: " التحولات الطاقوية ديناميكيات جديدة تحدد مسارات الاقتصادات الوطنية والدولية"

المنعقد بجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

يوم: 05 نوفمبر 2025

بعد إنتهاء أشغال الملتقى الوطني الأول حول: "التحولات الطاقوية: ديناميكيات جديدة تحدد مسارات الاقتصادات الوطنية والعالمية"، وبعد المداخلات العلمية والنقاشات القيمة التي شارك فيها الأساتذة خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات. وفيما يلي أهم التوصيات التي تم الاتفاق عليها:

1. ضرورة التطبيق الفعلي للقوانين والقرارات الخاصة بالتحول الطاقوي من طرف الحكومة الجزائرية وعدم الإكتفاء بسن القوانين؛
2. يجب على الحكومة الجزائرية تنويع مصادر الطاقة النظيفة سواء المتجددة منها أو غير المتجددة؛
3. رفع الدعم عن الطاقة مما يساعد الدولة على توجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج ويشجع المستهلكين على استخدام الطاقة بكفاءة؛
4. التكوين المتواصل لليد العاملة خاصة التكوين في مجال الألواح الشمسية الحرارية؛
5. إنشاء قاعدة بيانات وطنية مفتوحة للطاقات المتجددة لدعم الدراسات المستقبلية وصنع القرار المبني على الحجج والبراهين؛
6. إشراك المجتمع المحلي في برامج المسؤولية البيئية بما يدعم الوعي والثقة بمشاريع التحول الطاقوي؛
7. بناء شراكات دولية وإقليمية لتبادل الخبرات وتطوير مشاريع مشتركة في مجال الطاقات النظيفة؛
8. العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال التحول الطاقوي، في ظل التكلفة المالية العالية لهذا التحول والاستفادة من نقل التكنولوجيا التي لا تزال تُحتكر في يد بعض الدول خاصة في مجال الطاقة الشمسية؛
9. إرساء مفهوم الاقتصاد الدائري في قطاع التكنولوجيا من خلال تشجيع إعادة التدوير وإعادة إستخدام المكونات الإلكترونية مما يقلل من النفايات الرقمية؛
10. إنشاء هيئة وطنية للرقابة على الإفصاح البيئي تشرف على مراجعة التقارير السنوية؛
11. ضرورة دمج البعد البيئي في التشريعات المحاسبية الجزائرية بما يتناسب مع GRI وIFRS S2؛
12. تشجيع المؤسسات على نشر تقارير استدامة سنوية لتعزيز الشفافية وجذب المستثمرين؛

13. جعل التمويل الأخضر جزء من رؤية وطنية شاملة للتنمية المستدامة والتي تتكامل فيها السياسات القطاعية للطاقة والمالية والصناعة والبيئة ضمن إطار استراتيجي يضمن التحول نحو اقتصاد متنوع منخفض الكربون قادر عل خلق الثروة وحماية البيئة في آن واحد؛
14. ضرورة زيادة الاهتمام لدى القادة والمسؤولين في الجزائر وحتى المؤسسات الاقتصادية بمدى إتساع أهمية التحول الطاقوي بصفة جزئية، وفي نفس الوقت الإحتفاظ بالطاقات الأحفورية كمورد رئيسي للاقتصاد الجزائري وهو ما يعني بناء نموذج مسار تحولي يتماشى مع خصائص الاقتصاد الجزائري؛
15. ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الذكية في مجال الطاقات المتجددة لضمان نجاح التحول الطاقوي؛
16. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإنتاج الطاقة النظيفة لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار في النفايات لإنتاج الكهرباء؛
17. إنجاز مخابر خاصة وزيادة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقات المتجددة للتنويع الاقتصادي من جهة والحفاظ على مصادر الأجيال المستقبلية من جهة أخرى؛
18. دعم المشاريع الريادية في مجال الطاقة النظيفة المتجددة منها وغير المتجددة؛
19. توفير حاضنات ومسرعات الأعمال لمرافقة وتوجيه المشاريع في مجال الطاقة؛
20. القضاء على الإجراءات البيروقراطية التي تخنق رواد الأعمال والتي تساهم في توجيهم نحو البحث عن البدائل في دول أخرى؛
21. تحفيز الجامعات وحاضنات الأعمال لاحتواء وتنمية المبادرات المتمركزة في مسار التحول الطاقوي والتي تساهم في تغيير أسس المجتمع وارتقائه نحو الأفضل؛
22. ضرورة وضع مقررات دراسية متخصصة في التحول الطاقوي ونشر الثقافة الخضراء المستدامة والطاقات النظيفة في الوسط الجامعي وتشجيع المؤسسات الناشئة في هذا المجال.

تعتبر هذه التوصيات إطاراً عملياً لتوجيه الجهود نحو انتقال طاقوي فعال ومتوازن، بشكل يساهم في تحقيق الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة.